JOURNAL OF CONTEMPORARY ISLAMIC LAW
(2025) Vol. 10(1): 10-18
DOI: https://doi.org/10.26475/jcil.2025.10.1.02

نحو نموذج تكاملي للرقابة البرلمانية: دراسة مقارنة بين النظام المعاصر والتأصيل الإسلامي

Towards an Integrative Model of Parliamentary Oversight: A Comparative Study Between Contemporary Systems and Islamic Foundations

Jarrah E H F A Alazemi✉, Muhammad Nazir Alias & Anwar Fakhri Omar
Research Centre for Sharia, Faculty of Islamic Studies, Universiti Kebangsaan Malaysia, Selangor, Malaysia

الملخص

تمثل الرقابة البرلمانية حجر الزاوية في الأنظمة الديمقراطية المعاصرة، وتعد ضمانة أساسية لتحقيق التوازن بين السلطات. تكمن إشكالية الدراسة في معالجة الفجوة بين آليات الرقابة البرلمانية المعاصرة وتأصيلها في ضوء الشريعة الإسلامية، ومدى إمكانية الاستفادة من المبادئ والقيم الرقابية الإسلامية في سبيل تطوير تصور أولي لنموذج رقابي تكاملي يحقق أعلى مستويات الفاعلية والشرعية. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ومقارنة الآليات الدستورية للرقابة البرلمانية مع المبادئ الرقابية في النظام الإسلامي، وتحديد أوجه التوافق والاختلاف بينهما، وصولًا إلى بناء تصور أولي لنموذج رقابي تكاملي يعزز من فاعلية الرقابة البرلمانية من منظور يجمع بين المعاصرة والشرعية الإسلامية. اعتمدت الدراسة على منهجية متكاملة تجمع بين المنهج التحليلي المقارن والمنهج الاستنباطي والمنهج الاستشرافي. توصلت الدراسة إلى وجود توافق جوهري بين آليات الرقابة البرلمانية المعاصرة ونظيراتها الإسلامية من حيث الأهداف والمبادئ، مع تميز النموذج الإسلامي بالشمولية والتكامل بين الرقابة الذاتية والمؤسسية. كما أظهرت إمكانية بناء نموذج رقابي تكاملي يستفيد من البعد القيمي والأخلاقي للنظام الإسلامي والإطار المؤسسي للنظام المعاصر، مما يعزز الحوكمة الرشيدة ويحقق المصلحة العامة.

الكلمات المفتاحية

الرقابة البرلمانية، النظام الرقابي الإسلامي، المساءلة التكاملية، الحوكمة الرشيدة، آليات الرقابة الدستورية.

Article History
Received: April 27, 2025
Revised: June 11, 2025
Accepted: June 23, 2025
Published: July 1, 2025

✉ Contact
Jarrah E H F A Alazemi (Corresponding Author) P137580@siswa.ukm.edu.my

Citation
Jarrah E H F A Alazemi, Muhammad Nazir Alias & Anwar Fakhri Omar. نحو نموذج تكاملي للرقابة البرلمانية: دراسة مقارنة بين النظام المعاصر والتأصيل الإسلامي. 2025. *Journal of Contemporary Islamic Law*. 10(1): 10-18.

ABSTRACT

Parliamentary oversight is a cornerstone of modern democratic systems and serves as a fundamental safeguard to ensure the balance of power among branches of government. This study addresses the gap between contemporary mechanisms of parliamentary oversight and their foundations in Islamic law, exploring the extent to which Islamic regulatory principles and values can inform the development of a preliminary model for integrated oversight that ensures both effectiveness and legitimacy. The aim of this study is to analyze and compare the constitutional mechanisms of parliamentary oversight with oversight principles found in the Islamic system, identify areas of convergence and divergence between the two, and develop a preliminary integrated oversight model that enhances parliamentary accountability through a framework that blends modernity with Islamic legitimacy. The study adopts a multi-methodological approach, combining comparative analytical, deductive, and foresight methodologies. The findings reveal a fundamental alignment between contemporary and Islamic oversight mechanisms in terms of objectives and principles. The Islamic model, however, is distinguished by its comprehensiveness and its integration of both institutional and self-regulatory dimensions. The study demonstrates the feasibility of constructing an integrated oversight model that leverages the ethical and value-based foundations of the Islamic system alongside the institutional structures of the contemporary system, thereby strengthening good governance and promoting the public interest.

KEYWORDS

Parliamentary Oversight, Islamic Oversight System, Integrated Accountability, Good Governance, Constitutional Oversight Mechanisms

Copyright
© 2025 by the author(s)

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-Non-Commercial 4.0 International License. (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المقدمة

تمثل الرقابة البرلمانية جوهر العمل النيابي وركيزة أساسية للديمقراطية، كما تعد الوظيفة الثانية للبرلمان بعد الوظيفة التشريعية، حيث تتيح للسلطة التشريعية مراقبة أعمال السلطة التنفيذية وتقويم مسارها وفق متطلبات الصالح العام. وكما تعد آلية جوهرية لضمان التوازن بين السلطات وحماية الحقوق والحريات (أبو النجا ٢٠٢٣). فهي تمثل الضمان الدستوري والسياسي للمساءلة والشفافية في إدارة شؤون الدولة، وتجسد إرادة الشعب والأغلبية البرلمانية حيث تمنح المؤسسة التشريعية صلاحية مراقبة أداء السلطة التنفيذية والتحقق من مدى التزامها بالدستور والقوانين (شتاتحة ٢٠٢٢).

أما الرقابة في الشريعة الإسلامية تتميز بسمات فريدة ومميزات جوهرية، مستمدة من الطبيعة الخاصة للشريعة الإسلامية، حيث ترتقي بمفهوم الرقابة إلى مرتبة الواجب الديني الملزم لكافة أفراد المجتمع، بدءً من القيادات العليا في المؤسسات الإدارية والقضائية والتشريعية وصولاً إلى المواطن العادي، مما يخلق نسيجًا رقابيًا متكاملاً (المهدي ٢٠١١). وقد أكد جوروم (Jorum 2022) على أهمية إشراك المواطنين في عملية الرقابة لتعزيز الديمقراطية ومكافحة الفساد.

ومما سبق تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول إمكانية المواءمة بين الآليات الرقابية المعاصرة والمبادئ الرقابية المستمدة من الشرعية الإسلامية، ومدى إمكانية الاستفادة من المبادئ والقيم الرقابية الإسلامية في سبيل تطوير تصور أولي لنموذج رقابي تكاملي يحقق أعلى مستويات الفاعلية والشرعية، ويتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة البحثية التالية: إلى أي مدى تتوافق الآليات الرقابية المعاصرة مع مبادئ الرقابة في النظام الإسلامي؟ وكيف يمكن توظيف هذه المبادئ لبناء نموذج رقابي تكاملي يعزز فعالية الرقابة البرلمانية؟

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ومقارنة الآليات الدستورية للرقابة البرلمانية مع المبادئ الرقابية في النظام الإسلامي، وتحديد أوجه التوافق والاختلاف بينهما، وصولًا إلى بناء تصور أولي لنموذج رقابي تكاملي يعزز من فاعلية الرقابة البرلمانية من منظور يجمع بين المعاصرة والشرعية الإسلامية.

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تسعى إلى استكمال الجهود الأكاديمية التي تناولت الرقابة البرلمانية، عبر تسليط الضوء على البعد الشرعي الإسلامي الذي ظل أقل حضورًا مقارنة بالتركيز الواضح على الجوانب الدستورية والقانونية. كما أشار العتيبي (٢٠٢١) إلى ضرورة الالتزام بالتسلسل الدستوري في استخدام آليات الرقابة، وهو ما يمكن تعزيزه من خلال الاستفادة من المبادئ الإسلامية. وقد أكد المهدي (٢٠١١) على ضرورة إجراء المزيد من الدراسات المقارنة بين الرقابة في القانون الوضعي والفقه الإسلامي لوضع أسس متينة للرقابة وإعادة تعزيز التراث الفقهي الإسلامي. تقدم هذه الدراسة إطاراً مفاهيمياً جديداً يجمع بين البعد الدستوري المعاصر والتأصيل الشرعي الإسلامي، مما يساعد صناع القرار على تطوير الممارسة البرلمانية، مع اقتراح نموذج رقابي تكاملي قابل للتطبيق يسهم في تجسير الفجوة بين النص الدستوري والشرعي.

الدراسات السابقة

تعد مراجعة الأدبيات السابقة خطوة أساسية في البحث العلمي، حيث تتيح الوقوف على ما توصل إليه الباحثون في مجال الرقابة البرلمانية، وتحديد الفجوات البحثية التي تستدعي المزيد من الدراسة والتحليل. وفيما يلي استعراض لأهم الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع الرقابة البرلمانية من جوانبها المختلفة، سواء في السياقات الدستورية الحديثة أو في إطار التأصيل الشرعي الإسلامي، مع التركيز على الدراسات المنشورة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٤، والمعتمدة في قواعد بيانات أكاديمية محكّمة مثل Scopus ودار المنظومة.

مفهوم الرقابة البرلمانية

تعرف الرقابة البرلمانية بأنها الإجراء والوسيلة التي يمكن بواسطتها بيان تصرفات الحكومة وكشف أعمالها المخالفة للقواعد الدستورية والقانونية والتي تضر الصالح العام بقصد إيقافها وإرشاد الحكومة نحو الطريق الصحيح (زنكنة ٢٠١٦). وعرفها أمين (٢٠١٩) بأنها عبارة عن منظومة مكونة من وسائل وخبرات وعمل دؤوب في تقصي الحقائق تمارس من السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية بموجب الدستور وذلك لتقويم أعمال السلطة التنفيذية التي تخرج عن جادة الصواب ومحاسبة المقصرين فيها، وهنا يتضح بأن أغلب هذه التعريفات تستند إلى المرجعية القانونية الحديثة، وتُغفل الجانب الشرعي.

نشأة الرقابة البرلمانية

عرفت الأنظمة الحديثة في أغلب دساتير العالم الرقابة البرلمانية، غير أن هذه الرقابة لم تنشأ بشكل مفاجئ بل تطورت عبر الزمن، ومن خلال تحليل نشأة الرقابة في التاريخ المعاصر نجد أن إنجلترا هي مهد النظام البرلماني، وأن الرقابة البرلمانية ارتبطت عبر مراحلها بالتطور التاريخي لهذه النشأة، حيث تحققت أول مظاهر تلك الرقابة عندما استجاب الملك تشارلز الأول لطلبات مجلس العموم في عام ١٦٤١، بعدم تعيين المستشارين إلا من بين أولئك الذين حازوا على موافقة وثقة المجلس (Qvortrup ٢٠١٣)، وكذلك فرنسا سارت على النهج نفسه الذي اتبعته إنجلترا ويمكن القول إن حق الشعب الفرنسي في الرقابة لم يتقرر إلا بعد حدوث الثورة الفرنسية وبعد إعلان حقوق الإنسان والمواطن عام ١٧٨٩ (Chantebout ٢٠٠٧).

ومن هنا يتضح أن الأدبيات الغربية ركزت على نشأة الرقابة البرلمانية في إطار التقاليد الدستورية الوضعية، دون الالتفات إلى أن الفكر الإسلامي عرف آليات رقابية مؤسسية منذ فجر الدولة الإسلامية، كما أن الرقابة البرلمانية الإسلامية لم تُدمج أو تُدرَس ضمن مسارات نشأة المفهوم الحديث.

هدف الرقابة البرلمانية

من خلال تحليل نصوص الدراسات السابقة يتضح نلاحظ أن للرقابة هدفها العام تسعى لتحقيقه بكل وسائلها، كما أن لكل وسيلة هدفها الخاص:

الهدف العام للرقابة البرلمانية هو ضمان توافق أعمال الحكومة مع المصلحة العامة للشعب، وتسعى هذه الرقابة إلى التأكد من التزام الحكومة بتنفيذ السياسة العامة التي أقرها مجلس الامة، فطالما أن السياسة الحكومية متوافقة مع الدستور وحائزة على ثقة مجلس الامة، فإن هذا يحقق جوهر ما تهدف إليه الرقابة البرلمانية، لهذا تعد هي المهمة الأساسية لمجلس الأمة ولا يمكنها الاستغناء عنها على عكس دوره التشريعي الذي يمكنه الاستغناء عنه من خلال التفويض البرلماني (الحاج ٢٠١٦).

أما الهدف الخاص للرقابة البرلمانية وفقاً للوسيلة المستخدمة، فلكل أداة رقابية غاية محددة يجب إدراكها واستخدامها بدقة لتحقيق الهدف المنشود، فمثلاً يهدف السؤال البرلماني إلى الاستعلام واستيضاح الغموض، بينما يسعى الاستجواب للمحاسبة والمساءلة، في حين يسعى التحقيق البرلماني لكشف الحقائق حول قضية ما (العتيبي ٢٠٢١).

وهنا من المهم التأكيد على أن الأهداف الخاصة للرقابة البرلمانية تندرج جميعها تحت مظلة تحقيق المصلحة العامة، فهي تسعى في النهاية إلى تقويم وإصلاح الأداء الحكومي، ضمان التزام الإدارة بالقانون، وحماية حقوق وحريات المواطنين.

أهمية الرقابة البرلمانية

تنبع أهمية الرقابة البرلمانية من عدة اعتبارات أساسية:

الرقابة البرلمانية إحدى الركائز الجوهرية في البناء الدستوري الحديث، إذ تجسد مبدأ الفصل المتوازن بين السلطات وتفعّله بصورة عملية، من خلال تمكين السلطة التشريعية من مساءلة السلطة التنفيذية ومراقبة أعمالها (الدين، ٢٠١٨). ولا تقتصر أهميتها على الجانب الدستوري فحسب، بل تتسع لتشمل ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة داخل النظام السياسي، حيث تلزم الحكومة بتقديم البيانات والمعلومات حول سياساتها العامة وقراراتها الإجرائية، وهو ما يعزز من ثقافة الإفصاح ويحد من هيمنة السلطة التنفيذية على المعلومة (المهدي، ٢٠١٢). ومن هذا المنطلق، فإن الرقابة البرلمانية تعد أداة فعالة لضبط الأداء الحكومي، والتأكيد على أن السلطة خاضعة للمراجعة الدائمة، لا سيما حين يتعلق الأمر بصلاحيات واسعة قد تُسيء استخدامها في غياب الرقابة الفعلية.

وعلى الصعيد العملي تتجلى أهمية الرقابة البرلمانية في دورها المحوري في حماية المال العام، ومنع الهدر والفساد المالي والإداري، من خلال متابعة تنفيذ الميزانية العامة وتدقيق أوجه الصرف والتأكد من مطابقة الإنفاق للأهداف التنموية المعلنة (عبد الخالق، ٢٠٢٤)، كما تسهم في تحسين جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين عبر متابعة أداء الوزارات والمؤسسات الحكومية، ورفع كفاءة العمل الإداري من خلال كشف أوجه القصور والتقصير (الدوسري، ٢٠٢٠)، ومن زاوية اجتماعية تسهم الرقابة البرلمانية في تحقيق العدالة المجتمعية، من خلال مراقبة توزيع الموارد والخدمات بشكل عادل بين الفئات المختلفة، ما يعزز من التماسك الوطني ويقلل من الفجوات الاجتماعية (أمين، ٢٠١٩)، وبهذا فإن الرقابة البرلمانية لا تمثل فقط آلية دستورية تقليدية، بل أداة إصلاح متعددة الأبعاد تسهم في تحقيق الحكامة الرشيدة وبناء الدولة العادلة.

نطاق الرقابة البرلمانية

جميع أعمال الحكومة خاضعة للرقابة البرلمانية ومن ثم لا محل للتمييز بين العمل الإداري والعمل السياسي، وعلى هذا فإن كل عمل يصدر من الوزير سواء كان مشروع أم غير مشروع، عمدي أو غير عمدي، خاضعا للرقابة البرلمانية وبهذا تملك السلطة التشريعية مراقبة أعمال الحكومة وسياستها والتأكد من مدى سلامتها، وملائمتها للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومدى توافقها مع الصالح العام
(عبد الخالق ٢٠٢٤).

وأخيرا الرقابة البرلمانية التي تمارسها السلطة التشريعية ليست قاصرة على أعمال الحكومة المنجزة، بل يمكن أن يكون على الأعمال التمهيدية والتحضيرية وكما تمتد لتصرفات أعضاء السلطة التنفيذية في حياتهم الخاصة ما دام أن هذه التصرفات تؤثر على المصلحة العامة.

آليات الرقابة البرلمانية في النظام المعاصر

تنص الدساتير والأنظمة البرلمانية الحديثة وخصوصًا في الدول التي تتبع النظام الديمقراطي البرلماني مثل بريطانيا وفرنسا والكويت على أربع آليات رئيسية للرقابة البرلمانية، وفقا لما يلي:

أ. السؤال البرلماني

السؤال البرلماني أبسط آليات الرقابة وأكثرها استخداماً، ويعرف بأنه "استفهام عضو مجلس الأمة يقدم إلى رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء عن أمر يجهله، أو رغبة في التحقق من حصول واقعة معينة، أو استيضاح نية الحكومة في أمر من الأمور" (لائحة مجلس الأمة الكويتي: المادة ١٢١).

ويلتزم الوزير بالإجابة عن السؤال خلال ١٤ يوماً من تاريخ إبلاغه به، ويحق له طلب تأجيل الإجابة لمدة لا تزيد على ١٤ يوماً، ويتميز السؤال البرلماني بطابعه الاستعلامي والإجرائي البسيط، ولا يترتب عليه تصويت أو اتخاذ قرار، إلا أن هذه الآلية رغم سهولتها تفتقر في كثير من الأحيان إلى التأثير الفعلي نظرًا لعدم اقترانها بإجراء إلزامي أو عقوبة في حال الإهمال أو التهرب من الإجابة ما يجعلها أداة رقابية شكلية أكثر منها فعالة (Reykers ٢٠٢١).

ب. طرح موضوع عام للمناقشة

تتيح هذه الآلية للنواب طرح موضوع عام للمناقشة يتعلق بالشؤون العامة للدولة، بهدف تبادل الرأي بين المجلس والحكومة. وتبدأ إجراءات المناقشة بتقديم طلب موقع من خمسة أعضاء، يحدد فيه الموضوع المراد مناقشته، ويمكن أن تنتهي المناقشة العامة إلى إصدار توصيات أو تكليف إحدى اللجان بدراسة الموضوع، أو الاكتفاء بما دار من مناقشات، وعلى الرغم من دورها في خلق مساحة للحوار البرلماني، إلا أنها تعاني من ضعف الأثر التنفيذي، حيث لا تُفضي إلى إلزام الحكومة بتنفيذ توصيات أو تصحيح المسار (Van Rensburg, & Vreÿ Neethling ٢٠٢٠)

ج. اللجان البرلمانية

تعد اللجان البرلمانية آلية رقابية مهمة، وتتنوع بين لجان دائمة ولجان مؤقتة، وتستمد اللجان صلاحياتها من النصوص الدستورية، وتعرف بأنها لجان مؤلفة من أعضاء السلطة التشريعية تهدف للبحث عن الشبهات حول موضوع ما من أعمال الحكومة (الحميدة ٢٠١٥)، إلا أن افتقارها إلى الاستقلال المالي والتقني أدى إلى تقليص قدرتها على تنفيذ توصياتها (Reykers ٢٠٢١).

وتتمتع اللجان البرلمانية بصلاحيات واسعة في جمع المعلومات والتقصي، إذ يحق لها استدعاء الوزراء والمسؤولين، وطلب البيانات والوثائق، وإجراء الزيارات الميدانية، وإصدار التقارير والتوصيات.

د. الاستجواب البرلماني

الاستجواب أقوى آليات الرقابة البرلمانية وأخطرها، حيث يمكن أن يؤدي إلى طرح الثقة بالوزير المستجوب. ويعرف الاستجواب بأنه اتهام موجه مكتوب إلى رئيس الوزراء أو أحد الوزراء في شأن تجاوزات تتعلق بأعمال السلطة التنفيذية بشأن من شؤون الدولة العامة (الرشيدي ٢٠١٥)، وكما يتسم الاستجواب بالطابع الاتهامي، وينطوي على معنى المحاسبة والنقد، وقد يؤدي إلى تحريك المسؤولية السياسية للمستجوب. وكشفت دراسة (Wickberg & Phélippeau ٢٠٢٢) في السياق الفرنسي أن الاستجوابات البرلمانية كثيرًا ما تُستخدم لأغراض سياسية انتخابية، ما يؤثر على فاعليتها الموضوعية، ويجعلها أداة مواجهة أكثر من كونها أداة إصلاح.

وعلى الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت الرقابة البرلمانية من جوانبها المختلفة، إلا أن هناك فجوة بحثية واضحة تتمثل في ندرة الدراسات التي تناولت الموضوع من منظور إسلامي مقارن. وقد أشار المهدي (٢٠١١) إلى ضرورة إجراء المزيد من الدراسات المقارنة بين الرقابة في القانون الوضعي والفقه الإسلامي، وذلك لوضع أسس وركائز متينة للرقابة وإعادة تعزيز التراث الفقهي الإسلامي في هذا المجال.

وتأتي هذه الدراسة استكمالاً للجهود الأكاديمية من خلال تقديم نموذج رقابي تكاملي يجمع بين فعالية الآليات الدستورية المعاصرة وأصالة المبادئ الرقابية الإسلامية. فعلى الرغم من وجود دراسات متعددة حول الرقابة البرلمانية في النظم المعاصرة، وأخرى حول الرقابة في النظام الإسلامي، إلا أن هناك حاجة ماسة إلى دراسة تجمع بين النظامين وتستخلص نموذجاً تكاملياً يستفيد من مزايا كل منهما.

تكشف مراجعة الأدبيات السابقة عن وجود انفصال واضح بين الدراسات التي تناولت الرقابة البرلمانية من منظور دستوري معاصر وتلك التي بحثت في المبادئ الرقابية الإسلامية. فالأدبيات الغربية ركزت بشكل حصري على نشأة الرقابة البرلمانية في إطار التقاليد الدستورية الوضعية، مستندة إلى التجارب التاريخية في إنجلترا وفرنسا، دون الالتفات إلى أن الفكر الإسلامي عرف آليات رقابية مؤسسية منذ فجر الدولة الإسلامية. هذا الفصل المنهجي أدى إلى تجاهل الإرث الرقابي الإسلامي وعدم إدماجه ضمن مسارات تطور المفهوم الحديث للرقابة البرلمانية، مما خلق فجوة معرفية كبيرة تحتاج إلى معالجة شاملة.

وتكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة في ظل التحديات المعاصرة التي تواجه النظم البرلمانية، والحاجة إلى تطوير آليات رقابية أكثر فعالية وشمولية، تستند إلى أسس قيمية راسخة، وهو ما يمكن أن يوفره النموذج التكاملي المقترح الذي يجمع بين الآليات الدستورية المعاصرة والمبادئ الرقابية الإسلامية.

منهجية الدراسة

تم توظيف المنهج التحليلي المقارن بوصفه المنهج الرئيسي حيث جرى تحليل النصوص الشرعية من القرآن الكريم والسنة النبوية المتعلقة بالرقابة، ومقارنتها بالنصوص الدستورية والقانونية المنظمة للرقابة البرلمانية في الأنظمة الحديثة، وقد انطلقت المقارنة من جوانب متعددة تشمل الأهداف العامة للرقابة والوسائل الرقابية المستخدمة والإجراءات التنظيمية والإطار المؤسسي، واعتمدت الدراسة على المقارنة التحليلية حيث تم بيان أوجه التشابه والاختلاف وتحليل مدى إمكانية التكامل بين الجانبين.

كما تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي لاستخلاص المبادئ والقواعد الرقابية من النصوص الشرعية والممارسات التاريخية، حيث تم استخلاص خمسة مبادئ أساسية للرقابة في الإسلام.

أما المنهج الاستشرافي فقد استخدم في المرحلة الأخيرة من الدراسة، بهدف بناء تصور مستقبلي لنموذج رقابي تكاملي يجمع بين المرجعية الشرعية والكفاءة المؤسسية الحديثة، ويعتمد هذا المنهج على تحليل الاتجاهات والمبادئ المستخلصة، وتوظيفها في تصميم أبعاد النموذج (المرجعية، الآليات، الإجراءات، المتطلبات) بطريقة تمكن من تطبيقه عمليًا في السياقات التشريعية المعاصرة.

كما تم الاعتماد على أدوات متنوعة لجمع البيانات، شملت تحليل المحتوى للنصوص والدراسات السابقة، ودراسة حالات محددة من الممارسات الرقابية. وقد نفذت الدراسة وفق خطوات منهجية متسلسلة بدءاً من جمع البيانات، مروراً بالتحليل المقارن واستخلاص النتائج، وصولاً إلى بناء النموذج الرقابي التكاملي المقترح.

ومن خلال هذه المنهجية المتكاملة، أمكن تحقيق أهداف الدراسة المتمثلة في تحليل آليات الرقابة البرلمانية في النظام المعاصر ومقارنتها بنظيرتها في النظام الإسلامي، واقتراح نموذج رقابي تكاملي يجمع بين مزايا النظامين، ويسهم في تطوير الممارسة البرلمانية وتعزيز دورها في تحقيق المصلحة العامة.

نتائج البحث

١. التأصيل الشرعي للرقابة في النظام الإسلامي

يتكامل النظام الإسلامي بثلاثة مستويات رقابية متناسقة ومترابطة بدءً بالرقابة الذاتية النابعة من الوازع الديني والإيمان بمراقبة الله تعالى، وهي رقابة دائمة لا تنفصل عن الضمير قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (النساء:١)، وقد استدل العلماء بهذه النصوص على أن الأصل في الرقابة في الإسلام هو المسؤولية الفردية أمام الله، والتي تسبق أي رقابة خارجية، وتشكل أساس الامتناع عن الفساد حتى في غياب السلطة.

ثم الرقابة المجتمعية فهي امتداد لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الذي يمثل فرضاً جماعياً لحفظ النظام العام واستقامة السلوك العام، وقد ورد في قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ (آل عمران: ١٠٤)، ويعد هذا النص أصلاً تشريعياً في إلزامية الرقابة الشعبية لا مجرد ترغيب، وقد جسّد عمر بن الخطاب رضي الله عنه هذا المعنى في قوله المشهور: وأعينوني على نفسي بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإحضار النصيحة فيما ولاني الله من أمركم (كنز العمال رقم ١٤١٨٤).

وأخيراً الرقابة المؤسسية المتجسدة في مؤسسات كديوان المظالم ونظام الحسبة، التي تعمل بشكل منهجي على مراقبة أداء الدولة وضبط انحرافاتها، فقد شكل ديوان المظالم لفصل الشكاوى والتحقيق في التجاوزات، وكان يُعد ذراعًا رقابيًا مستقلًا في الدولة الإسلامية، أما الحسبة فكانت جهازاً رقابياً يمارس في الأسواق والمجتمع العام لضبط المخالفات السلوكية والإدارية (الطف ٢٠٢٢).

بهذا التكامل يقدم النظام الإسلامي نموذجاً فريداً للحوكمة الرشيدة يجمع بين الضمير الفردي والمسؤولية المجتمعية والمؤسسية، وكفلت الشريعة الإسلامية للأمة حق الرقابة لتحقيق مجموعة من الغايات والأهداف السامية التي تضمن سلامة المجتمع وازدهاره، ومن أبرز هذه الأهداف ضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية، فهي تراقب مدى التزام الحكام والمسؤولين بتطبيق هذه الأحكام، وتضمن توافق القوانين والتشريعات مع مقاصد الشريعة الإسلامية، وهذا الدور الرقابي يساهم في الحفاظ على الهوية الإسلامية للمجتمع وحمايتها من التغريب والانحلال (مير ٢٠١٢).

٢. المبادئ العامة للرقابة في الإسلام

يقوم النظام الرقابي في الإسلام على مجموعة من المبادئ المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية:

بدءاً بالمسؤولية والمساءلة حيث يتجلى هذا المبدأ في قوله ﷺ: "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته" (متفق عليه). فالمسؤولية في الإسلام مقترنة بالمساءلة، والسلطة مرتبطة بالمحاسبة، وقد شرح الإمام النووي (١٩٩٤) هذا الحديث في شرح صحيح مسلم بقوله: أن كل من وكل إليه شيء من أمور المسلمين فهو مسؤول عنه يوم القيامة، ويجب عليه أداء الأمانة والعدل فيه.

وانتقالاً لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يمثل أساس الرقابة المجتمعية في الإسلام، استناداً إلى قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ (آل عمران: ١٠٤). وقد فسّر الطبري (د.ت.) هذه الآية بقوله:

ليكن منكم جماعة تقوم بهذا الواجب، يعون إلى الإسلام وشرائعه"مما يدل على أن هذا المبدأ ليس مجرد توجيه أخلاقي، بل هو أداة رقابية شرعية تمكن الأمة من تصحيح الانحرافات السلوكية والإدارية في المجتمع والدولة، وفق ضوابط واضحة، ويُشكل بذلك أحد الأسس المؤسسية للرقابة العامة في الإسلام.

كما يعد مبدأ الشورى ركيزة أساسية في نظام الحكم الإسلامي، وفقاً لقوله تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ (الشورى: ٣٨)، وهي تعني مشاركة أهل الرأي والخبرة في صنع القرار ومراقبة تنفيذه، وقد فسر القرطبي هذه الآية بقوله: "أي يتشاورون في الأمور، وقال الحسن: ما تشاور قوم قط إلا هدوا لأرشد أمورهم."

وينطلق مبدأ الشفافية والمحاسبة من تأكيد الإسلام على أهمية الشفافية والوضوح في التعاملات، ونبذ الغش والتدليس، كما في قوله ﷺ: "من غشنا فليس منا" (رواه مسلم).

ويستند مبدأ النصيحة إلى كونه ركناً أساسياً في بناء المجتمع المسلم، كما أكد عليها النبي ﷺ في حديثه " الدين النصيحة قلنا لمن يا رسول الله؟ قال: لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم (صحيح البخاري)، وقد شرح الإمام النووي (١٩٩٤) هذا الحديث بقوله:

النصيحة للحكام تعني توجيههم للخير، وتحذيرهم من الخطأ والدعاء لهم وتذكيرهم بحقوق الرعية"، مما يدل على أن النصيحة في هذا السياق ليست مجاملة ولا وعظًا عابراً، بل رقابة شرعية أخلاقية تتجه من الأمة إلى السلطة، وتمارس بطريقة سلمية ضمن حدود الشرع، فتسهم في تقويم الأداء السياسي دون خلل أو فتنة.

٣. جآليات الرقابة في النظام الإسلامي

تتميز الرقابة في الإسلام بمنظومة متكاملة من الآليات المتنوعة التي تضمن تحقيق مصالح المسلمين وحماية حقوقهم وكفاءة الأداء الحكومي، وتنقسم وفق دراسة (الحاج ٢٠١٦) إلى نوعين: الرقابة الوقائية التي تمثل منهجاً استباقياً لمنع الخطأ قبل وقوعه استناداً للقرآن الكريم ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾(الرعد:١١)، والرقابة العلاجية التي تعتمد على تغيير المنكر بمستويات مختلفة كما ورد في الحديث النبوي "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان"(صحيح مسلم).

ومن أبرز آليات الرقابة الوقائية في النظام الإسلامي الشورى والنصيحة اللتان تجسدان جوهر النموذج الإسلامي القائم على التكاملية والمشاركة المجتمعية (المهدي ٢٠١١)، حيث تمثل الشورى محوراً أساسياً في البناء السياسي الإسلامي، مستندة إلى قوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ (آل عمران: ١٥٩)، وتضمن مشاركة أهل الحل والعقد في صنع القرار ومتابعة تنفيذه، مما يحقق رقابة استباقية على السياسات العامة وينقل القرار من الفردية إلى المجتمعية.

أما النصيحة فتشكل الوجه الآخر للرقابة الوقائية، وتستمد مشروعيتها من قول النبي ﷺ: "الدين النصيحة، قلنا: لمن؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم" (رواه مسلم). وتتميز النصيحة في كونها أداة تقويم وإصلاح تستهدف مصلحة المجتمع بأكمله وليس فئة محددة.

كما يعد التزام الخلفاء الراشدين بمبدأ النصيحة أحد أبرز السمات التي اتسم بها نهجهم في إدارة شؤون الدولة الإسلامية، ومن أوضح الشواهد على ذلك ما جرى في خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، عقب معركة اليمامة التي استُشهد فيها جمعٌ كبير من حفّاظ القرآن الكريم، ما أثار القلق لدى عمر

بن الخطاب رضي الله عنه من ضياع شيء من كتاب الله مع تتابع الاستشهاد في المعارك.

وفي ضوء هذه المعطيات بادر عمر بن الخطاب إلى نصح الخليفة أبي بكر بجمع القرآن في مصحف واحد حفاظًا عليه من الضياع، وقد قوبل هذا الاقتراح في بدايته بتردّد من أبي بكر إذ قال متسائلاً: "كيف أفعل شيئًا لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم؟"، غير أن عمر ألحّ في عرضه، وبقي يراجع أبا بكر بالحجة والمنطق حتى شرح الله صدره لهذا الأمر، وقال مقولته المشهورة "هو والله خير".

وبناءً على ذلك كُلّف زيد بن ثابت أحد كتّاب الوحي بالمهمة العظيمة، وقد عبّر بدوره عن تردده بادئ الأمر بقوله: "كيف تفعلان شيئًا لم يفعله رسول الله؟"، لكن الموقف ذاته تكرّر معه، إذ لم يزل عمر يراجعه حتى انشرح صدره، فشرع بجمع القرآن من مختلف مواضع حفظه، من الرقاع والعظام وصدور الرجال (أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن، حديث رقم ٤٩٨٦).

أما آليات الرقابة العلاجية في النظام الإسلامي فتمثل منظومة متكاملة من الإجراءات اللاحقة بعد وقوع المخالفة، تهدف لتصحيح الانحراف وإزالة آثاره، وتتميز بالتدرج المنهجي والمرونة، مبتدئة بالتغيير باليد كأقوى صورها، كما فعل النبي ﷺ عند تحطيم أصنام الكعبة قائلاً: {جَاءَ الحَقُّ وزَهَقَ البَاطِلُ} مجسداً بذلك التطبيق العملي لمبدأ تغيير المنكر عند القدرة المباشرة على إزالته، ثم تندرج بعدها الرقابة باللسان عبر ثلاث مراتب: التعريف بالمخالفة للجاهل بأسلوب لطيف، ثم الوعظ لمن يعلم الحكم لكنه خالفه، وأخيراً التعنيف بالقول الغليظ عند الضرورة وفشل الوسائل السابقة ، وتعكس هذه المنهجية المتدرجة حكمة الشريعة الإسلامية في تحقيق التوازن بين فاعلية الرقابة ومراعاة الظروف المتنوعة، سعياً لتحقيق المصلحة العامة مع الحفاظ على التماسك المجتمعي.

٤. مقارنة تحليلية آليات الرقابة البرلمانية

أ. السؤال البرلماني والنصيحة في الإسلام: مقاربة مقارنة

تتشابه آلية السؤال البرلماني في النظام المعاصر مع مبدأ النصيحة في النظام الإسلامي في عدة جوانب فكلاهما يهدف إلى الاستعلام والاستفسار عن المعلومات، وتنبيه المسؤولين إلى أوجه القصور في إدارة الشأن العام، وتقويم المسار نحو المصلحة العامة، كما يقوم كلاهما على أساس حق الرعية في السؤال ومحاسبة المسؤولين، وكما يهدفان إلى تحقيق المصلحة العامة، وإصلاح الخلل (المهدي ٢٠١١).

ورغم التشابه الكبير إلا أن هناك بعض الاختلافات الجوهرية بين الآليتين، مبدأ النصيحة يتميز بارتباطه الوثيق بالبعد الديني والأخلاقي، فهو جزء من الدين كما في الحديث: "الدين النصيحة"(صحيح البخاري)، بينما يتسم السؤال البرلماني بطابع إجرائي وقانوني أكثر، وكما يخضع السؤال لإجراءات شكلية محددة ومهل زمنية للإجابة، بينما تتسم النصيحة في النظام الإسلامي بمرونة أكبر في الشكل والإجراءات.

ويمكن تعزيز فعالية السؤال البرلماني بالاستفادة من قيم ومبادئ النصيحة في الإسلام من خلال تعزيز البعد القيمي والأخلاقي عبر ربط السؤال البرلماني بالقيم الأخلاقية الدينية، وذلك بتضمين إشارة صريحة إلى القيم الإسلامية كمرجعية للعمل الرقابي، كما يمكن توسيع نطاق السؤال ليغطي الجوانب الأخلاقية والاجتماعية، بالإضافة إلى القانونية والإدارية، إضافة إلى ذلك من المهم إنشاء آلية للمتابعة والتقييم لضمان فعالية السؤال البرلماني وتحقيق أهدافه، وذلك بإنشاء لجنة خاصة لمتابعة الإجابات عن الأسئلة البرلمانية وتقييم مدى جودتها وكفايتها.

ب. المناقشة العامة والشورى في الإسلام: تحليل مقارن

تلتقي آلية المناقشة العامة في النظام البرلماني المعاصر مع مبدأ الشورى في النظام الإسلامي في نقاط عديدة، فالمبدأ الأساسي لكليهما يقوم على تبادل الآراء والمشورة حول القضايا العامة، كما يعتمد كلاهما على المشاركة الجماعية في النقاش واتخاذ القرار، وعدم الانفراد بالرأي، وكما يحترم كلاهما تنوع الآراء واختلافها، إضافة إلى ذلك يهدفان إلى تحقيق المصلحة العامة وليس المصالح الشخصية (الغامدي ٢٠٢٠)

رغم نقاط التلاقي هناك فروق جوهرية بين الآليتين، حيث تتسم الشورى في النظام الإسلامي بقدر أكبر من الإلزامية الأدبية والأخلاقية، استناداً إلى قول الله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ (آل عمران: ١٥٩)، بينما تفتقر المناقشة العامة في النظام البرلماني إلى هذا البعد الإلزامي، كما تعتمد الشورى في النظام الإسلامي على مبدأ "أهل الحل والعقد" وهم الخبراء والعلماء، الذين يتم اختيارهم على أساس العلم والخبرة، بينما تعتمد المناقشة العامة على التمثيل النيابي القائم على الانتخاب، وكما تستند الشورى في الإسلام على مرجعية شرعية، فلا شورى في معصية أو مخالفة للنصوص الشرعية، بينما تستند المناقشة العامة إلى المرجعية الدستورية.

ويمكن تطوير نموذج تكاملي يجمع بين مزايا المناقشة العامة ومبدأ الشورى في النظام الإسلامي من خلال ترسيخ القيم الإسلامية في ممارسة المناقشة العامة، كالصدق والأمانة والموضوعية، من خلال إعداد مدونة سلوك أخلاقية للنواب تستند إلى القيم الإسلامية، وتوسيع دائرة المشاركة بإشراك العلماء والخبراء، إلى جانب النواب، للاستفادة من خبراتهم وتجاربهم، وذلك من خلال تعديل الأنظمة لتسمح بدعوة الخبراء للمشاركة في المناقشات.

ت. اللجان البرلمانية ونظام الحسبة في الإسلام: رؤية مقارنة

تلتقي اللجان البرلمانية في النظام المعاصر مع نظام الحسبة في الإسلام في عدة جوانب، فمن حيث الوظيفة الرقابية يمارس كلاهما وظيفة رقابية على السلطة التنفيذية وأجهزة الدولة، للتأكد من التزامها بالقوانين والتشريعات النافذة، كما يتميز كلاهما بالتخصص في مجالات محددة، سواء كانت اقتصادية أو سياسية، مما يتيح تعمقاً أكبر في ممارسة الرقابة، وكما يتمتع كلاهما بصلاحيات التحقيق وجمع المعلومات والاستماع إلى الشهود، للكشف عن المخالفات وأوجه القصور (الحارثي ٢٠٢٠).

رغم نقاط التلاقي هناك اختلافات جوهرية بين النظامين، فمن حيث الاستقلالية يتمتع المحتسب في النظام الإسلامي باستقلالية أكبر إذ يستمد شرعيته من الولاية الشرعية، بينما تخضع اللجان البرلمانية للتجاذبات السياسية والحزبية، ومن حيث الصلاحيات التنفيذية يملك المحتسب صلاحيات تنفيذية مباشرة في تغيير المنكر وإصلاح الخلل دون الحاجة إلى الرجوع إلى جهات أخرى، بينما تقتصر صلاحيات اللجان البرلمانية على التوصية واقتراح الحلول دون سلطة التنفيذ المباشر وأخيراً تشمل الحسبة في النظام الإسلامي جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية، بينما تميل اللجان البرلمانية للتركيز على الجوانب السياسية والإدارية والمالية (الغامدي ٢٠٢٠).

ويمكن تطوير عمل اللجان البرلمانية بالاستفادة من نظام الحسبة الإسلامي من خلال تعزيز دور اللجان في الرقابة على الجوانب الأخلاقية والاجتماعية، إلى جانب الجوانب السياسية والمالية، من خلال تعديل اختصاصات اللجان في الأنظمة الداخلية لمجلس النواب، وأيضاً بمنح اللجان البرلمانية مزيداً من الاستقلالية في عملها، وتحصينها من التأثيرات السياسية والحزبية، من خلال تعديل الإطار القانوني المنظم لعملها، إضافة إلى ذلك يمكن منح صلاحيات تنفيذية محددة للجان البرلمانية في مجالات معينة كما هو الحال في نظام الحسبة.

ث. الاستجواب البرلماني وديوان المظالم: دراسة مقارنة

يتشابه الاستجواب البرلماني في النظام المعاصر مع ديوان المظالم في النظام الإسلامي في عدة نقاط، فيمثل كلاهما أعلى درجات الرقابة على السلطة التنفيذية، وتتمتع بصلاحيات واسعة في المحاسبة والتقويم، كما يسعى كلاهما إلى التصدي لتجاوزات المسؤولين وإساءة استعمال السلطة، ويتسم كلاهما بالصفة العلنية في الإجراءات، مما يعزز الشفافية والمساءلة، ويحقق الردع العام، إضافة إلى ذلك يترتب على كليهما آثار قانونية ملزمة، قد تصل إلى عزل المسؤول أو الوزير في حال ثبوت التجاوزات (الحارثي ٢٠٢٠).

رغم التشابه الكبير هناك اختلافات جوهرية بين الآليتين، فمن حيث المرجعية، يستند ديوان المظالم إلى مرجعية شرعية إسلامية تقوم على تحقيق العدل ورفع الظلم، بينما يستند الاستجواب البرلماني إلى مرجعية دستورية وقانونية تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات والتوازن بينها، ومن حيث الأساس القيمي يقوم ديوان المظالم على أساس قيمي وأخلاقي مستمد من الشريعة الإسلامية، كالعدل والإنصاف ورفع الظلم، بينما يغلب على الاستجواب البرلماني الطابع السياسي والإجرائي، ومن حيث الاستقلالية يتمتع ديوان المظالم باستقلالية أكبر من الاستجواب البرلماني للاعتبارات السياسية والحزبية، مما قد يؤثر على موضعيته، ومن حيث شمولية التطبيق يشمل ديوان المظالم جميع المسؤولين، بينما يقتصر الاستجواب البرلماني على الوزراء (الطف ٢٠٢٢).

ويمكن تطوير آلية الاستجواب البرلماني بالاستفادة من مزايا ديوان المظالم من خلال ترسيخ القيم الموضوعية والحيادية في ممارسة الاستجواب، بعيداً عن المنافات السياسية والمصالح الحزبية، وذلك بوضع معايير موضوعية للاستجواب وتقييم أدائه، كما يمكن توسيع نطاق المساءلة ليشمل جميع المسؤولين في السلطة التنفيذية، وليس فقط الوزراء، وأخيراً يمكن التركيز على البعد الإصلاحي للاستجواب، وليس فقط البعد العقابي، من خلال تعديل الإطار القانوني للاستجواب ليشمل جوانب إصلاحية وتطويرية.

٥. نحو نموذج رقابي تكاملي مقترح

أ. الأسس الفلسفية والقيمية للنموذج المقترح

يتأسس النموذج الرقابي التكاملي المقترح على منظومة فلسفية وقيمية تجسر الفجوة بين آليات النظام البرلماني المعاصر ومبادئ النظام الإسلامي الأصيلة، حيث يسعى إلى تجاوز محدودية الممارسة الرقابية التقليدية، من خلال توسيع دائرة المشاركة المجتمعية لتشمل النخب العلمية والخبراء جنباً إلى جنب مع النواب (عبدالخالق ٢٠٢٤)، استناداً إلى المبدأ النبوي الشريف "كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته" (متفق عليه)، مع تبني خاصية المرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات المتسارعة، فضلاً عن ترسيخ قيم الموضوعية والتجرد في الممارسات الرقابية بعيداً عن النزعات الشخصية والمصالح الحزبية، مما يُشكل إطاراً متكاملاً يحقق التوازن بين الأصالة والمعاصرة في بناء نظام رقابي فعّال.

ب. الأبعاد المؤسسية والإجرائية للنموذج المقترح

يستند النموذج الرقابي التكاملي المقترح إلى منظومة مؤسسية متماسكة تعزز من كفاءة وفعالية الرقابة البرلمانية، حيث يعالج التشتت الرقابي من خلال استحداث هيئة عليا للرقابة البرلمانية تجمع بين كفاءات متنوعة من السلطتين التشريعية والقضائية والخبراء، تضطلع بمهام التنسيق بين الآليات الرقابية المختلفة وضمان تكاملها بدلاً من تناقضها، مع تبني استراتيجية لتبسيط الإجراءات الرقابية وتسريع وتيرتها دون المساس بضمانات العدالة، من خلال توظيف التقنيات الحديثة والأنظمة الإلكترونية المتطورة في العمل الرقابي، وتدعيم القوة الإلزامية للتوصيات والقرارات الرقابية عبر تعديلات دستورية وقانونية تمنحها صفة النفاذ وتضمن تطبيقها، مع تأسيس نظام مؤسسي متكامل لمتابعة تنفيذ المخرجات الرقابية وقياس أثرها على أداء السلطة التنفيذية استناداً إلى مؤشرات أداء محددة وواضحة، مما يحول الرقابة البرلمانية من ممارسة شكلية محدودة الأثر إلى منظومة فعالة في تطوير الأداء الحكومي، كما أظهرت دراسة مقارنة حول هيئات الرقابة المؤسسية في دول الاتحاد الأوروبي (الرقابة في الاتحاد الأوروبي ٢٠٢١) أن مثل هذه الهيئات يمكن أن تؤدي دوراً محورياً في تحسين التنسيق البرلماني.

ت. الآليات الرقابية التكاملية المقترحة

يقترح النموذج تطوير آليات الرقابة البرلمانية من خلال:

١. اعتماد نظام إلكتروني للأسئلة البرلمانية، يتيح سرعة تقديمها وإحالتها وإجابتها، مع ضرورة ربط الأسئلة البرلمانية بمؤشرات أداء الوزارات والهيئات الحكومية، مما يعزز من فعاليتها في تحسين الأداء، من خلال نظام متكامل لقياس الأداء المؤسسي مع إتاحة الفرصة للمواطنين للمشاركة في اقتراح أسئلة والتعليق على الأجوبة عبر منصة إلكترونية مخصصة.
٢. بالنسبة للمناقشات العامة يقترح النموذج تطويرها لتصبح أكثر فاعلية من خلال تنظم جلسات مناقشة مفتوحة يشارك فيها الخبراء والعلماء، إلى

جانب النواب والوزراء، للاستفادة من خبراتهم وتجاربهم، مع وضع خطة زمنية لمتابعة تنفيذ التوصيات التي تم الوصول لها عبر هذه المناقشات، وتقييم أثرها على السياسات العامة.

٣. تعزيز القدرات المؤسسية للجان البرلمانية، من خلال توفير الموارد البشرية والمادية والتقنية اللازمة، مع منح اللجان البرلمانية صلاحيات أوسع في التحقيق، مع وضع ضمانات قانونية لممارسة هذه الصلاحيات.

٤. تطوير الاستجواب البرلماني ليصبح أداة تقويمية وليس اتهامية فقط، من خلال تضمين الاستجواب لمقترحات إصلاحية وليس فقط انتقادات مع وضع آلية منهجية لمتابعة نتائج الاستجوابات وتنفيذ التوصيات الصادرة عنها.

ث. متطلبات تطبيق النموذج الرقابي التكاملي

يتطلب تطبيق النموذج الرقابي التكاملي المقترح توفر عدة متطلبات:

١. المتطلبات التشريعية والدستورية

i. إجراء تعديل دستوري لتعزيز الصلاحيات الرقابية للسلطة التشريعية، وتقوية الإطار الدستوري للمساءلة، من خلال توسيع نطاق المساءلة ليشمل جميع المسؤولين في السلطة التنفيذية وليس فقط الوزراء.

ii. إجراء تعديلات شاملة على آليات الرقابة البرلمانية، بما يتيح تطبيق الآليات الرقابية المقترحة، مع تطوير صلاحيات اللجان ومنحها سلطات أكبر في طلب المعلومات والاستماع للمسؤولين.

iii. سن تشريعات جديدة لدعم النموذج الرقابي المقترح مثل قانون الهيئة العليا للرقابة البرلمانية وقانون تنظيم المشاركة المجتمعية في الرقابة البرلمانية.

٢. المتطلبات المؤسسية والتنظيمية

i. تعزيز القدرات المؤسسية للسلطة التشريعية من خلال تطوير الهيكل التنظيمي بما يتناسب مع متطلبات النموذج المقترح مع توفير الكفاءات المتخصصة في مجالات التقييم والتحليل.

ii. تطوير النظم والإجراءات المتبعة في العمل الرقابي، من خلال إنشاء قاعدة بيانات موحدة للمعلومات والبيانات المتعلقة بالرقابة البرلمانية.

iii. بناء شراكات استراتيجية مع الجهات المعنية، مثل الجهات الرقابية الرسمية كديوان المحاسبة وجهاز متابعة الأداء الحكومي والجامعات ومراكز البحوث والمؤسسات الإعلامية لتعزيز الشفافية والمساءلة المجتمعية.

٣. ج. المتطلبات الثقافية والتوعوية

i. تعزيز الوعي لدى النواب بأهمية الرقابة البرلمانية ودورها في تحقيق التنمية وحماية المصالح العامة، من خلال برامج تدريبية للنواب في مجالات الرقابة البرلمانية وآلياتها.

ii. ربط الممارسات الرقابية بالمبادئ والقيم الإسلامية من خلال إبراز النماذج الإسلامية في مجال الرقابة والمساءلة والأمانة.

iii. تعزيز مشاركة المواطنين في العملية الرقابية، من خلال إنشاء منصات إلكترونية تفاعلية تتيح للمواطنين المشاركة في عملية الرقابة.

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى وجود توافق جوهري بين آليات الرقابة البرلمانية المعاصرة ونظيراتها في النظام الإسلامي من حيث الأهداف والمبادئ العامة، مع تميز النموذج الإسلامي بالشمولية والتكامل بين الرقابة الذاتية والمؤسسية. كما أظهرت الدراسة إمكانية بناء نموذج رقابي تكاملي يجمع بين مزايا النظامين، يستفيد من البعد القيمي والأخلاقي للنظام الإسلامي والإطار المؤسسي والإجرائي للنظام المعاصر. وكما توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

١. يتميز النموذج الرقابي الإسلامي بالتكامل بين المستويات الثلاثة: الرقابة الذاتية، والمجتمعية، والمؤسسية.

٢. المقارنة بين آليات الرقابة البرلمانية الأربع ونظيراتها الإسلامية (السؤال والنصيحة، المناقشة العامة والشورى، اللجان البرلمانية والحسبة، الاستجواب وديوان المظالم) أظهرت إمكانية تطوير نموذج تكاملي يستفيد من مزايا كل منهما.

٣. النموذج التكاملي المقترح يقوم على أسس فلسفية وقيمية تجسر الفجوة بين النظامين، وأبعاد مؤسسية وإجرائية تعزز فعالية الرقابة البرلمانية.

وفي ضوء النتائج السابقة، توصي الدراسة بما يلي:

١. تعديل النصوص الدستورية لتعزيز الصلاحيات الرقابية للبرلمان، وتقوية الإطار الدستوري للمساءلة لتوسيع نطاق المساءلة البرلمانية ليشمل كبار المسؤولين في السلطة التنفيذية وليس الوزراء فقط، مع سن تشريعات جديدة لدعم النموذج الرقابي المقترح، مثل قانون الهيئة العليا للرقابة البرلمانية.

٢. تطوير نصوص الدستورية المتعلقة بالرقابة المعاصرة، بما يتيح تطبيق الآليات الرقابية المقترحة، وتعزيز فعاليتها.

٣. تطوير الهيكل التنظيمي والعمل على استقطاب الكفاءات المتخصصة مع ضرورة بناء شراكات استراتيجية مع الجهات الرقابية الرسمية والجامعات ومراكز البحوث والمنظمات الدولية.

٤. عقد دورات تدريبية للنواب في مجالات الرقابة البرلمانية لزيادة الوعي بأهميتها ودورها في التنمية وتحقيق مصالح المجتمع.

٥. ترسيخ القيم الإسلامية المتعلقة بالمساءلة والشفافية والأمانة، من خلال ربط الممارسات الرقابية بالمبادئ والقيم الإسلامية.

٦. تعزيز المشاركة المجتمعية في العملية الرقابية، من خلال إنشاء منصات إلكترونية تفاعلية وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني.

المصادر والمراجع

أبو النجا، عبير. ٢٠٢٣. معوقات فاعلية أداء مجلس الأمة الكويتي. *مجلة الحقوق*. جامعة الإسكندرية، ١(٢): ٣٢٣-٣٩٢.

أمين، محمد. ٢٠١٩. *دور الرقابة البرلمانية في تقويم عمل السلطة التنفيذية دراسة تحليلية*. القاهرة: المكتب الجامعي الحديث للنشر.

البخاري، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل. ٢٠٠٢. *صحيح البخاري*. دمشق: دار ابن كثير.

الحارثي، نورة. ٢٠٢٠. نظام المحاسبة المالية في عهد النبي ﷺ والخلفاء الراشدين. *مجلة القراءة والمعرفة*، ١٧١: ٢٠٣-٢٣٠.

الحاج، أدهم. ٢٠١٦. *الرقابة البرلمانية على السياسة المالية للدولة*. الإسكندرية: الجامعة الجديد للنشر.

الحميدة، خليفة. ٢٠١٥. *القانون الدستوري النظرية والتطبيق*. الكويت: سليف للنشر.

الدوسري، شيخة. ٢٠٢٠. الرقابة البرلمانية. رسالة ماجستير. جامعة المملكة. معهد البحرين للتنمية السياسية.

الدين، شلالقة. ٢٠١٨. رقابة البرلمان على أعمال الحكومة. رسالة ماجستير. الجزائر. جامعة الشهيد.

الرشيدي، حباب. ٢٠١٥. *الاستجواب البرلماني. مجلة الحقوق جامعة الكويت*. ١(٣٩): ٤١٧-٣٢٩.

زنكنة، شاخوان. ٢٠١٦. *مدى فاعلية الدور الرقابي للبرلمان*. الإسكندرية: الفكر الجامعي.

الطبري، محمد جرير. د.ت. *جامع البيان عن تأويل آى القرآن*. أحمد محمد شاكر (المحقق). القاهرة. دار المعارف.

الطف، آمال .٢٠٢٢. النظام الرقابي الإسلامي. *مجلة الجامعة العراقية*، ٥٥(٢): ١٥٥-١٦٤.

العتيبي، مبارك. ٢٠٢١. الرقابة البرلمانية في دستور الكويت ١٩٦٢. *مجلة البحوث المالية والتجارية*، ١(٢٢):٣٥٩-٣٧٤.

الغامدي، ناصر. ٢٠٢٠. الرقابة على أعمال الإدارة وأنواعها في الإسلام مع التطبيق في النظام السعودي. *مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية*، ١١(٤٦): ٣٥٧-٤٠٨.

شتاتحة، أحلام. ٢٠٢٢. *الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة*. الجزائر: جامعة زيان عاشور الجلفة.

عبد الخالق، عيد. ٢٠٢٤. *الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية*. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

المهدي، بن السيمحو. ٢٠١١. الرقابة البرلمانية على اعمال الحكومة دراسة مقارنة بين النظام الدستوري الجزائري والفقه الإسلامي. رسالة ماجستير. جامعة أدرار، الجزائر.

المهدي، مدان. ٢٠٢٢. آليات الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية. *مجلة قضايا معرفية*، ٢(٤): ٧.

مسلم، أبو الحسين مسلم الحجاج. ١٩٩١. *صحيح مسلم*. بيروت: دار الكتب العلمية.

مير، صالح أوزد. ٢٠١٢. الرقابة الشعبية في ميزان الفقه الإسلامي. *مجلة جامعة دمشق*، ٢٨(٢): ٦٦٠.

النووي، يحيى بن شرف. ١٩٩٤. *شرح صحيح مسلم*. القاهرة: مؤسسة قرطبة.

Chantebout, Bernard. 2007. *Droit Constitutionnel*. Paris:Editions Dalloz.

Qvortrup, Matt. 2013. *The British Constitution Continity and Change*. London:Hart Publishing.

Reykers, Y. (2021). Strengthening parliamentary oversight of defence procurement: Lessons from Belgium. *European Security*, 30(4):505–525.

Van Rensburg, W. J., Vreÿ, F., & Neethling, T. 2020. Collecting evidence on the use of parliamentary oversight tools: A South African case study. *African Evaluation Journal*, 8(1):Article a424.

Wickberg, S., & Phélippeau, É. 2022. From prohibition to regulation: Towards the institutionalization of parliamentary ethics in France. *Public Integrity*, 27(2):180–191.

Journal of Contemporary ISLAMIC LAW

Volume: 10 Issue: 1 ISSN 2976-3916 eISSN: 0127-788X JUNE 2025

Universiti Kebangsaan Malaysia
The National University of Malaysia

Published by:
Research Centre for Sharia, Faculty of Islamic Studies,
Universiti Kebangsaan Malaysia,
43600 Bangi, Selangor, Malaysia.
www.ukm.my/jcil

eISSN 0127-788X
9 770127 788006

JOURNAL OF CONTEMPORARY ISLAMIC LAW (2025) 10(1)

KANDUNGAN / *CONTENTS*

Potensi Dan Cabaran Perintah Komital Kerana Ingkar Perintah Nafkah di Mahkamah Syariah Selangor 1-9
The Potential and Challenges of Committal Orders for Contempt of Maintenance Orders in the Syariah Courts of Selangor
Mohamad Omar Mansu & Zaini Nasohah

نحو نموذج تكاملي للرقابة البرلمانية: دراسة مقارنة بين النظام المعاصر والتأصيل الإسلامي 10-18
Towards an Integrative Model of Parliamentary Oversight: A Comparative Study Between Contemporary Systems and Islamic Foundations
Jarrah E H F A Alazemi, Muhammad Nazir Alias & Anwar Fakhri Omar

Persepsi Wanita Muslim Di Selangor Berkaitan Faktor Perkahwinan Lewat Usia 19-30
Perceptions of Muslim Women in Selangor on the Factors Contributing to Late-Age Marriage
Nurul Izati Binti Mohd Zahir, Zuliza Mohd Kusrin & Norsyamlina Che Abdul Rahim

Duties of the Buyer Under the Sale of Goods in Shariʿah and International Trade Law 31-42
Mazin Abdulhameed Hassan & Ahmad Azam Othman

Islamic Perspectives on the Use of Blood Plasma in Cosmetics: Jurisprudential Analysis and Contemporary Challenges 43-51
Anisha Emilia Redzuan & Mohd Izhar Ariff Mohd Kashim

الحوكمة الرشيدة لمؤسسات الزكاة في فلسطين على ضوء الشريعة الإسلامية 52-64
Good Governance of Zakat Institutions in Palestine In Light of Islamic Law
Mohammed R. M. Elshobake